خالد محيى الدين

رئيس حزب التجمع

- عبد الناصر كان يرى أن الديمقراطية الاجتماعية هى أساس الديمقراطية السياسية.
- السادات فتح طريقا للديمقراطية لكنه كان يريد وضع الاحزاب فى جيبه.
- مبارك أدرك حتمية التطور وضرورة أن تقول الناس رأيها فى مختلف القضايا.
- أحزاب المعارضة ليست سلبية وتؤثر فى صنع القرار السياسى.
- مايحدث فى الانتخابات على مر السنين أصبح كأنه تراث للتزوير.
- مستقبل مصر فى الاشتراكية.
- التجمع ليس حزبا شيوعيا إنما هو التطبيق العصرى لمبادىء الإسلام.
- الأيديولوجية ليست عاصمة لأى حاكم.

خالد محيى الدين - رئيس حزب التجمع

تأتى أهمية الحوار مع خالد محيى الدين ليس فقط لكونه واحدا من الضباط الأحرار، ولكن لأنه أيضا يعتبر أحد أقطاب التجربة الحزبية فى مصر.

تاريخه حافل بالمهمات التى قام بها والمناصب التى شغلها فهو عضو مؤسس فى الخلية الأولى لتنظيم الضباط الأحرار الذى قام بثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وعضو قيادة الثورة.. خاض المجال الصحفى وعمل رئيسا لتحرير جريدة المساء ثم رئيسا لمجلس إدارة مؤسسة الأخبار ورئيسا لتحرير أخبار اليوم.. عضو مجلس الشعب عن دائرة كفر شكر فى أربع دورات.. وعضو اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى والأمين العام لحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى منذ عام ١٩٧٦ واعيد انتخابه بالاجماع فى ١٩٨٠ و١٩٨٥ وهو أيضا نائب رئيس مجلس السلام العالمى وحاصل على جائزة لينين الدولية للسلام والميدالية الذهبية للسلام.

لكل هذا كان الحوار مع خالد محيى الدين رئيس حزب التجمع يشكل صفحات هامة فى فصول هذا الكتاب.

إيجابيات وسلبيات

ويبدأ السيد خالد محيى الدين حديثه ليقيم مسيرة الديمقراطية فى الفترة المعاشة الآن من خلال رؤية الحزب الذى يقوده فيقول:

إن حزب التجمع يرى أن التجربة الديمقراطية فى مصر لها سلبياتها وإيجابياتها وتسير فى طريق التطور، ولذلك فاننا نخوض المعارك من أجل تحقيق هذا التطور من خلال عدم وجود قيود على حرية الحركة وتحقيق المساواة بين الأحزاب، وأن تعبر مختلف القوى السياسية عن آرائها بشكل أفضل لأن الحركة السياسية ليست مجرد رأى وانما هى امكانيات لابد من توافرها لبناء القوة التى تدافع عن هذا الرأى.

إن من إيجابيات التجربة المصرية وجود نظام حزبى مع امكانية حق التعبير وان كان من الواضح أن عرض الرأى من خلال جريدة الحزب لا يكفى لأن المواطن يقرأ الجريدة بسرعة، بينما يجلس أمام جهاز التليفزيون ساعات طويلة تقدم له خلالها جرعات اعلامية متتالية إلا أن أحزاب المعارضة لا تحصل على نصيبها من هذه الجرعات.

وإذا كانت الحكومة تسمح لاحزاب المعارضة بعقد اجتماعات فان هذه الاجتماعات محدودة ولاتكفى لعرض الرأى على المواطنين.. وهنا أتساءل: لماذا لانفعل مثلما يحدث فى دول العالم الديمقراطية ويسمح لكل حزب بتنظيم مسيرات سلمية فى أوقات محددة حتى تتفاعل معها جماهير المواطنين.. إننا لاننكر إيجابيات تجربة الديمقراطية المصرية وانها بالمقارنة مع تجارب غيرها من البلاد العربية فهى أكثر إيجابية.. ولكن لا يمنع من وجود العديد من السلبيات التى يجب أن نعمل على تجاوزها حتى تصبح ديمقراطية كاملة.. ومن أولى هذه السلبيات نظام الانتخابات الذى يقضى على أمل أى حزب فى الفوز بالأغلبية.

وأنا هنا لا أدعى أنه لو أجريت انتخابات نزيهة وحرة لفاز حزب التجمع بالأغلبية، ولكن بعد أول انتخابات نزيهة وجادة لابد أن يكون لها تأثيرها على المواطنين بالإقناع بأفكار الحزب ويكون هناك أمل فى الحصول على الأغلبية فى الانتخابات التالية.

ومن ناحية أخرى لابد من ظهور القوى السياسية الممنوعة من خلال تكوين أحزاب، فالعمل السياسى فى العالم أجمع يقوم على مبدأ الاتفاق والاختلاف بين مختلف القوى الموجودة، ولكن فى مصر الحكومة ترفض هذا المبدأ بل وترفض مجرد أن تجتمع احزاب المعارضة مع الحزب الحاكم للدعوة إلى تعديل مسار الديمقراطية وإصلاح النظام الانتخابى، وتتصور أن مثل هذا الإجتماع يشكل ضغطا عليها.. هذا مع العلم أنه لاتوجد حياة سياسية فى العالم بدون ضغوط حتى داخل الحزب الواحد.. والديمقراطية تعنى الضغوط المختلفة ومواجهتها بضغوط أخرى.

إن الظروف الاقتصادية الصعبة التى تمر بها مصر وإقدام الحكومة على الإتفاق مع صندوق النقد الدولى مع توقع حدوث إرتفاع كبير فى الأسعار لابد أن يؤدى هذا إلى إحساس الناس بالضيق.. وفى الضيق يلقى اللوم على الحكومة، وهنا يبرز السؤال: هل فى مثل هذا الجو يمكن أن تحدث انفراجه ديمقراطية؟

والإجابة التى يجب أن تفهمها الحكومة وتفكر فيها جيدا هى أن الناس لكى تتحمل أعباء الإصلاح الاقتصادى لابد أن تشارك فى القرار.. والمشاركة فى القرار تعنى وجود حزب أغلبية حقيقى يقنع الناس بأنه ليس أمام الدولة إلا هذا الطريق الاصلاحى الذى تهدف من ورائه حدوث انفراجة بعد خمس أو عشر سنوات. ولكن الظروف القائمة الآن لاتدعو إلى التفاؤل ولا إلى حدوث انفراجة فى القريب العاجل، إذن فلابد من حدوث ضغوط شديدة.. والتاريخ لم يعلمنا.. أن هناك رئيس دولة أو زعيم أغلبية أو قائدا سياسيا قد أعطى تنازلات فى الديمقراطية لمجرد اقتناعه الشخصى وإنما لابد أن يشعر بوجود رأى عام ضاغط فى هذا الإتجاه.. وأنا أرى أن الأوضاع الاقتصادية تمثل ظلالا شديدة على احتمال حدوث الإنفراجة الديمقراطية.. وعلينا أن ندرك أن الديمقراطية والحياة النيابية تهم الشارع السياسى أكثر مما تهم الجمهور الذى يبحث عن الديمقراطية عندما يحس انها ترتبط بتخفيض الأسعار وإزاحة الأعباء عن كاهله.. والدليل على ذلك اننا فى حزب التجمع عندما عقدنا مؤتمر الديمقراطية عارضنا الصحفيون وقالوا انكم تتحدثون عن الديمقراطية بينما الشعب يبحث عن لقمة العيش.

وهنا أقول لقد ابدى حزب التجمع رأيه فى مختلف المشاكل الاقتصادية واعددنا أوراقا خاصة ووزعناها؛ نعرض فيها رأينا فى معالجة مشاكل البطالة والديون وتقييم الخطة الخمسية. وإن المشكلة تتلخص فى انخفاض قيمة الجنيه المصرى.

وإذا كانت الحكومة تشجع الاستثمار الاجنبى والعربى فأنا أرى أن هذه السياسة غير مجدية لأن تشجيع الاستثمار لابد أن يعتمد على وضع اقتصادى جيد وليس على الاعفاء من الضرائب لأى مشروع استثمارى.. والمفروض أن هذه الإعفاءات والإمتيازات لا تعطى إلا لمشروعات تخدم قطاعات معينة تكون

الدولة فى أشد الحاجة إليها وتعود بالفائدة الإيجابية على اقتصادنا القومى.

إن الواقع يثبت أن السياسة الاقتصادية التى تسير عليها الدولة تؤدى إلى زيادة العجز فى الميزانية وقلة الموارد، ونتيجة هذه السياسة بدأت الدولة فى تقليص الإمتيازات التى كان البعض قد حصل عليها من علاج مجانى وتعليم مجانى وغير ذلك مما أدى إلى إحساس الناس بالضيق.

وحزب التجمع لم يسكت ولكن للأسف عندما نتحدث ونطالب بالديمقراطية تقول الحكومة إن الأوضاع الاقتصادية أهم وأولى بالاهتمام.. وعندما نتحدث عن الأوضاع الاقتصادية يقولون إنكم تهدفون إلى إثارة الجماهير.

والواقع أن هذه كلها قضايا مترابطة.. ومسيرة الديمقراطية مرتبطة بتطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وبتحرك القوى السياسية المختلفة فى الإتجاه الصحيح.

وعن الحلول التى تقدمها أحزاب المعارضة للحكومة حول القضايا الهامة خاصة حزب التجمع يقول رئيس حزب التجمع:

إن حزب التجمع يقدم الحلول دائما، وأعتقد أن جميع الاحزاب المعارضة تقدم حلولا للعديد من القضايا والمشاكل المطروحة، ولكن المشكلة هى فى عدم أخذ الحزب الحاكم بهذه الحلول.. وعلى سبيل المثال فان وزير الاسكان كان قد ناقش مع احزاب المعارضة قانون الإسكان وأبدينا رأينا فى هذا القانون ووافق الوزير على الكثير من هذه الآراء، ولكننا فوجئنا بخروج القانون من لجنة الحزب الوطنى بصورة مختلفة تماما بما يوضح أنه توجد قوى داخل الحزب الوطنى تعمل على إصدار قوانين لاتصلح لظروف مصر.. إن المعارضة تبدى رأيها رغم أنها تنقصها البيانات التى تستطيع على أساسها أن تقدم بديلا متكاملا.. فاذا كانت المعارضة متهمة بأنها لاتقدم بدائل فهى مجرد اتهامات لا أساس لها من الصحة ودأبت الصحف القومية على توجيهها لها، كما دأبت على التقليل من شأن احزاب المعارضة ووصفها بالضعف وعدم وجود قواعد لها وسط الجماهير.. وأنا هنا أتساءل: هل الحزب الوطنى مع كل إمكانياته له قواعد وسط الجماهير؟!

ويرد السيد خالد محيى الدين رئيس حزب التجمع على مايثار من أن أحزاب المعارضة مجرد صحف لا أحزاب فيقول: ردى على هذا القول هو الحضور الجماهيرى الكبير لأى مؤتمر عام يعقده التجمع حيث يزيد عدد الحضور على خمسة آلاف وستة آلاف مواطن رغم كل العراقيل التى تضعها الحكومة،فى حين أن الحزب الوطنى يلجأ إلى الوحدات المحلية والاقسام لتجمع له الجماهير لحضور مؤتمراته.. ونحن لاندعى أننا نتمتع بجماهيرية مطلقة وانما لكل حزب جمهوره قل أو كثر.. كبر أو صغر فلا شىء يولد عملاقا.. علما بأن حزب التجمع ولد منذ حوالى ١٢ سنة وسط جو ملىء بالضغوط الشديدة سواء فى عصر السادات أو فى هذا العصر.. فمن الظلم أن يقال إنه صحيفة وليس حزبا لأن الحزب لا يأخذ فرصته فى المناقشات والإستماع إلى رأيه فى أية مشكلة أو قضية وحتى فى المسائل التى ندعى للمشاركة فى مناقشاتها فانها تتم بصورة فجائية دون منحنا فرصة كافية للدراسة، وقد حدث هذا فى مؤتمر التعليم على سبيل المثال حيث أخبرونا قبل أسبوع واحد فقط من انعقاد المؤتمر الذى لم يستمر أكثر من أربعة أيام.. فى حين كان من المفروض أن تثار هذه القضية بشكل موسع وتأخذ حقها الكامل من الدراسة والمناقشة وحتى تتمكن مختلف احزاب المعارضة من عرض آرائها ووجهات نظرها.. وإلا فعلى أى أساس حكمت الصحف القومية بأن أحزاب المعارضة لا تدلى برأيها ولاتقدم حلولا.. إن حزب التجمع قد طرح وجهة نظره فى الخطة الخمسية الحكومية، بل وطرح خطة بديلة ومتكاملة وتم إرسالها إلى الحزب الوطنى واللجنة الاقتصادية وأيضا عرضنا وجهة نظرنا فى قضية الدعم وأسلوب علاجها.

إن الواقع يؤكد اننا نقدم الحلول لكل مشكلة ولكن لا أحد يهتم ولايأخذ بها.. بل ولايعيرها أدنى اهتمام.. وعلى سبيل المثال كتب الدكتور ميلاد حنا فى صحيفة الأهالى ست مقالات حول ظاهرة الشقق الخالية وكلها مدعمة بالأرقام والإحصائيات وشرح وجهة نظره حول هذه الظاهرة، وللأسف فإن أحدا من الحكومة لم يهتم بما جاء فى هذه المقالات ولم يفكر أحد من الحزب الوطنى فى الرد عليه أو مناقشته فى الأفكار التى طرحها كأننا نتكلم فى الهواء فلا أحد يرد بالصح أو بالخطأ.

بين عبد الناصر والسادات ومبارك

ويقيم السيد خالد محيى الدين مسيرة الديمقراطية فى مراحل ثورة يوليو الثلاث: عبد الناصر.. السادات.. ومبارك فيقول:

عبد الناصر كان يرى أن الديمقراطية الاجتماعية هى الأساس لقيام ديمقراطية سياسية ولم يكن يرحب بالحياة الحزبية.. وكان يهدف إلى جمع البلد نحو بناء مصر كدولة مستقلة سياسيا واقتصاديا.. وهو لم يكن يدعى أنه يريد أن يبنى ديمقراطية سياسية بالمعنى الغربى المفهوم.. ولم يدع أنه يريد تعدد الأحزاب.. ومن هنا لا يمكن لأحد أن يحاسبه على وعد أخذه على نفسه ولم يحققه بل إن القوى السياسية المستفيدة بالثورة تراجعت بالثورة خطوات إلى الوراء، وكان من المفروض أن تدعم وتنظم نفسها.. وهكذا لم يتم بناء تنظيم جماهيرى يدافع عن الثورة. ومن هنا فإن عصر عبد الناصر هو عصر الديمقراطية الاجتماعية والاستقلال السياسى وعصر المواجهات.

أما السادات فقد فتح الطريق للديمقراطية ولكن ليس بنية حسنة لأنه كان يتصور أنه يستطيع وضع الأحزاب فى جيبه.. أى أن يفعل ما يريد وليس على الأحزاب إلا مناقشة القضايا الداخلية دون التدخل فى جوهر السياسات القومية.. لقد بدأت مرحلة تجربة الأحزاب فى عصر السادات وكانت تنقصها أشياء كثيرة جدا، وكانت تتسم بالكثير من المتناقضات مع التجربة نفسها من اضطهاد وحبس ومصادرة صحف.. على سبيل المثال لقد أغلقوا صحيفة الأهالى بعد صدور حوالى ١٥ عددًا فقط.

إن مشكلة السادات انه بدأ الديمقراطية لكنه لم يكن يريد أن يفهم ان كل بداية لابد أن تتطور.. وهذا هو الفارق بين السادات ومبارك.. فالرئيس مبارك أدرك أن التطور أمر لابد منه وأن الناس لابد أن تقول رأيها فى مختلف القضايا.. ومن هنا أقول إن عصر مبارك يشهد تطورًا كميا وليس كيفيا.. فهو تطور إلى

الأفضل، ولكن ما زالت الانتخابات تزور، وما زالت السلطة المطلقة للحزب الحاكم وكأن المسألة احتكار للحزب الوطنى أن يبقى فى السلطة.. والمواطنون يعلمون أن هذا الحزب أو ذاك لن ينجح، ولذلك فانهم لا ينتخبون أيًا من هذه الأحزاب.. أى أنهم لا يشاركون فى العملية الانتخابية من الأساس.

لقد أثبتت الأحداث فى العالم أن الأحزاب التى تمتلك ايديولوجيات عظيمة فإن طول بقائها فى السلطة المطلقة سنوات طويلة يؤدى إلى فشل قياداتها وتتسبب فى خلق جو من الكراهية لها بين جماهير المواطنين.. وعلينا أن نتعظ من تجارب الآخرين ونفتح الطريق أمام حكم ديمقراطى حقيقى فى مصر.

ونحن عندما نطالب بأن يتخلى مبارك عن رئاسة الحزب الوطنى فاننا نطلب ذلك حرصا على الديمقراطية وتدعيمها حتى لا يذهب المواطن إلى صناديق الانتخاب متأثرًا بوجود مبارك على رئاسة حزب معين.. وهذه هى المشكلة الحقيقية الموجودة فى مصر والتى تؤدى إلى عدم إحساس الإنسان بقيمته، وهذا هو الفارق بيننا وبين الدول المتقدمة.. ففى العالم المتقدم لا أحد يحمى رئيس الحكومة إلا جماهير الشعب التى انتخبته.. فإما أن يرضى هذه الجماهير وينفذ ما وعد به وإما يعتذر ويصرح بأنه لم يتمكن من التنفيذ للأسباب الآتية.. وللناس أن تقبل العذر أو لا تقبل، وهنا تكمن قوة احترام الرأى العام.. وأن يكون للمواطن قيمة حقيقية وتأتى هذه القيمة من احترام انتخابه للحكومة دون تزوير. ولكن ما يحدث فى مصر أستطيع أن أسميه تراثًا لتزوير الانتخابات.

المعارضة وصنع القرار

وأسأل السيد خالد محيى الدين.. هل تؤثر المعارضة على اتخاذ القرار السياسى فى مصر؟

يجيب: بلا شك هى تؤثر ولكن إلى أى حد يصل هذا التأثير فهذه هى

القضية.. ان التأثير يأتى على الأقل من خلال الضغط الناجح الذى تمارسه المعارضة تجاه بعض القضايا ومنها على سبيل المثال قضية تعديل العلاقة بين المالك والمستأجر، ومن أسباب نجاح هذا الضغط التخوف من حدوث أزمة فى الريف مثلما حدث من إضراب العمال فى المحلة بعد إلغاء منحة المدارس.. هذا الاضراب أدى إلى تخوف الحكومة فأعطت أوامر لقادة المؤسسات بصرف مبالغ للعمال، ولكن دون ذكر إنها منحة مدارس.. ومن هنا أقول إن رأى المعارضة يوضع فى الاعتبار فى كثير من القضايا.. ولكن هناك قضايا أخرى مهما طالبت المعارضة بتعديلها وأدلت فيها برأيها فلا أمل فى تنفيذ الطلب أو الإستماع إلى الرأى، ومن أبرز هذه القضايا قضية تزوير الانتخابات.. وأنا رأيى أن الإصرار على التزوير سببه عدم وجود الثقة فى جماهيرية الحزب الوطنى.

مساهمات فى المسيرة

وعن المساهمات التى قدمها حزب التجمع لخدمة الممارسة الديمقراطية فى مصر قال: إن حزب التجمع هو الذى قاد المعركة ضد كامب ديفيد، كما أنه دافع عن حق كافة القوى فى الممارسة السياسية.. وكان لحزب التجمع السبق فى الدفاع عن قضية التعذيب.. كما كان للحزب دوره البارز فى تكوين تجمع المصريين لمقاومة التطبيع مع إسرائيل.. وحزب التجمع هو صاحب فكرة قيام ما يسمى بتجمع المعارضة.

من هذه الأمثلة وغيرها يتضح أن لحزب التجمع مساهماته الكبيرة فى الحياة الديمقراطية، اننا ورغم كل القيود والضغوط التى تمارس علينا مازلنا وسنظل متمسكين بالاسلوب الديمقراطى للتعبير ولم نلجأ إلى العنف.. وأنا أقول للزملاء دائما فى الحزب أننا أصحاب مصلحة فى اللجوء إلى أسلوب النضال الشرعى الديمقراطى الجماهيرى.

وكان لحزب التجمع موقفه الواضح والكبير عندما حدثت الفتنة الطائفية ودعا الحزب إلى تكوين لجنة مصرية وطنية للوحدة الوطنية وعرضنا الاشتراك

مع الحكومة فى هذه اللجنة دفاعا عن الوحدة الوطنية ايمانا من الحزب بأن أى أزمة اقتصادية أو سياسية لن تؤدى إلا إلى تأخر مصر سنوات قليلة.. أما إذا حدثت أزمة طائفية فإن مصر ستتقهقر عشرات السنين إلى الوراء.. وأيضًا فى أحداث الأمن المركزى بادرنا فى حزب التجمع باعلان وقوفنا فى مواجهة هذه الأحداث وشجبها.. وبذلك أستطيع القول بأن التجارب والمواقف تؤكد أن حزب التجمع ساهم ويساهم فى ترسيخ الممارسة الديمقراطية.

فلسفة التحالفات الانتخابية

أعود لأوجه سؤالا جديدًا للسيد خالد محيى الدين:

بالرغم من أن حزب التجمع يكاد يكون هو الحزب الوحيد فى مصر الذى يتميز بدقة التنظيم فإنه يأتى فى مؤخرة الأحزاب فى نتائج الانتخابات.. ما تفسيركم لذلك؟

يقول رئيس حزب التجمع:

أولاً بسبب الاسلوب الذى تتم به عملية الانتخابات هذا إلى جانب ان تنظيمات الحزب ليست موجودة فى كل مكان أى أن الحزب ليس متواجدًا بشكل كامل ومؤثر فى كل محافظات مصر بكل مراكزها وقراها. وفعالياته بين صفوف عمال وموظفى القطاعين العام والخاص والموظفين من أبناء العمال والفلاحين.. كما أننى لا أملك كتلا عائلية ضخمة تساعدنى، فالانتخابات ما زالت تحتاج إلى نوع من العصبية.. وإذا كان حزب التجمع يأتى فى مؤخرة نتائج الانتخابات فذلك يرجع إلى أن العملية الانتخابية غير العملية التنظيمية، ولذلك نلاحظ أنه فى الأماكن التى كان للحزب فيها تنظيم جيد لم يحدث تزوير فى الانتخابات إنما زورت الانتخابات فى المواقع التى كان تنظيم الحزب فيها ضعيفا أو غير متواجد.. ولهذا السبب لم يكن تحالف الوفد أو حزب العمل مع الاخوان مصادفة وانما بهدف التواجد فى مختلف المواقع.. ولذلك طالبنا بأن تدخل

المعارضة فى قائمة واحدة لمواجهة الامكانيات الهائلة للحزب الوطنى.. وقد أردنا أن نتحالف مع حزب الوفد ولكنه رفض لأسباب أعلمها جيدا.. وأيضا أردنا دخول الانتخابات مع حزب العمل لكننا رفضنا الشروط التى وضعها.. ولم يكن ممكنا أن ندخل الانتخابات بالتحالف مع الاخوان المسلمين.

وأقولها صراحة إن حزب التجمع لم يولد عملاقا.. وإذا كان حزب العمل قد حصل على نسبة من المقاعد فذلك بسبب تحالفه مع الاخوان المسلمين.. وحزب الوفد فقد الكثير من الأصوات بعد أن فك تحالفه مع الاخوان رغم أن حزب الوفد يتمتع بالكتل العائلية الوفدية القديمة.

وعلينا أن نكون صرحاء مع أنفسنا ونعترف بأن حزب التجمع هو حزب جديد نسبيا، وإذا نظرنا إلى الحزب الاشتراكى الايطالى - مثلا - نجد انه حصل على ١٠٪ من الأصوات بعد أكثر من خمسين سنة على تكوينه.. فإذا كان حزب التجمع قد حصل على ٤,٥٪ فهذه النسبة ليست سيئة ولا تخيف.. وقد حصل الحزب فى أول انتخابات على أربعة مقاعد ولو لم تتم الانتخابات بالنسبة المشروطة وهى ضرورة الحصول على ٨٪ لفاز الحزب بعدد من المقاعد.. وللأسف فإن تحديد هذه النسبة تم وضعها فى القانون لمنع حزب التجمع من التمثيل فى مجلس الشعب.

فلولا القائمة النسبية لاختار حزب التجمع عشر دوائر يثق من تواجده بقوة فيها لأنه من الصعب أن يكون للحزب تواجد قوى فى ثمان وأربعين دائرة لأن إقناع المواطن بالاشتراكية يحتاج لسنوات طويلة فلا أحد يولد اشتراكيا.

مجرد كلام

وعن نظرته لعودة الحوار بين أحزاب المعارضة والحزب الحاكم وامكانية وصول أحد أحزاب المعارضة للحكم يقول السيد خالد محيى الدين رئيس حزب التجمع: الواقع انهم يتكلمون عن الحوار دون ان يحدث حوار.. ان الحزب

الوطنى عندما عرض التحاور مع أحزاب المعارضة رفضنا هذا الحوار فى ظل استمرار العمل بقانون الطوارئ وقانون الانتخابات.. ووافقنا أمين عام الحزب الوطنى على رأينا.. ثم فوجئنا بمد العمل بقانون الطوارئ ثلاث سنوات.. كما صدر فجأة قانون انتخابات مجلس الشورى دون أن يحدث أى نقاش حول هذا القانون مع أحزاب المعارضة ودون أن يوضع فى الإعتبار انه قانون مصر كلها وليس قانون الحزب الوطنى.

أما القضية الثانية فأقول: انه لا يمكن أن يصل أى حزب إلى الحكم فى ظل ظروف الانتخابات الحالية.. أما إذا تم إعداد نظام يضمن إجراء الانتخابات بحرية ونزاهة كاملتين تحت اشراف لجنة قضائية مستقلة فمن الممكن أن يصل أى حزب معارض إلى الحكم وليس ضروريا أن يحدث ذلك فى أول عملية انتخابية تجرى بعد تحقيق هذه الضمانات.

وحول رأيه فى التيار الدينى المتطرف وما يمكن أن يمثله من خطورة على مسيرة الديمقراطية يقول رئيس حزب التجمع:

أولاً أنا ضد أن يستخدم المسجد للنقاش السياسى وهذا لا يعنى اننى ضد أن يقوم المتدينون وأصحاب التيار الاسلامى بتكوين حزب.. ولكن دون أن يستخدموا الدين فى المواجهة.. فإذا كان أصحاب التيار الإسلامى يرفعون شعار الإسلام هو الحل، فهذا الشعار يعبر عن آرائهم الخاصة التى استمدوها من فهمهم للإسلام، وهذه الآراء لا تعطيهم إمتيازًا على أى تيار أو إتجاه آخر على أساس أنهم ينادون بأن الزعيم هو الرسول ﷺ ودستورهم هو القرآن وكأن باقى التيارات ضد الرسول وضد القرآن.. وإذا كانوا يطالبون بتطبيق الشريعة الإسلامية فنحن لسنا ضد الشريعة الإسلامية ولكننا نرى أن توضع الشريعة الإسلامية فى قوانين مدنية.

إننا عندما نختلف فى السياسة يكون هناك المخطئ والمصيب، إنما عندما يكون الخلاف على أساس دينى فيكون هناك الكافر وغير الكافر.. وهذا أمر خطير للغاية. وأود هنا أن أقول إن التطرف وارد فى الفكر اليسارى أيضا وليس

مقصورا على التيار الإسلامى ونحن نهاجم مثل هذا التطرف.. لكننا عندما نهاجم التيار الدينى المتطرف يقال إننا ضد الإسلام ويصفوننا بالحزب اليسارى الملحد.. ولا أدرى من أين جاءوا بهذا الاتهام فالحزب فى برنامجه مؤمن بوجود الإله وبرسالات الأديان.

ويختتم السيد خالد محيى الدين رئيس حزب التجمع حديثه محددًا مفهومه للديمقراطية قائلا:

الديمقراطية هى حق الناس فى اختيار نظامها وحكومتها وأن تكون بالتبعية مشاركة فى اتخاذ القرار.

والديمقراطية لها أشكال متعددة أفضلها التعدد الحزبى.